مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

هجرة الكفاءات المغربية ومعضلة البحث العلمي

الحبيب استاتي زين الدين

أستاذ القانون الدستوري والفكر السياسي

جامعة عبد المالك السعدي

All rights reserved

جميع الحقوق محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث

TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies

مقدمة

حيّرنا من اكتشف فجأة أهمية البحث العلمي عندما لزم الناس بيوتهم خوفا من عدوى "فيروس كورنا المستجد". متى تسللت إلى أذهاننا فكرة أن صناعة اللقاح أو الدواء أو تحسين مناخ الإبداع يستلزم التسلح بحسن النية أو الاتكال؟ كما أدهشنا من كان يُقوّي معارفه بقراءة سرديات التحكم والمؤامرة. انتبهنا -ولو بشكل متأخر- إلى ما تستطيع الدولة فعله إن هي راهنت على الموارد الذاتيةطبيعية كانت أو بشرية. هل استوعبنا الدرس جيدا؟ العلم قوة، والدولة سنده ومحركه. من خلال أجهزتها المختصة تحدد الميزانيات الموجهة لكل قطاع، وتسن القوانين، وتنفذها، وتحكم في النزاعات بين الناس. أليس بإمكانها والحالة هاته أن تحتضن الذكاء وترعاه؟ ألا تستطيع، بالاستناد إلى شهادة التاريخ والواقع، أن تُبقي هذا الذكاء بالداخل أو تستثمر فيه بالخارج، أو تربي النفوس على التطلع إليه والاقتداء بأهله، أو تزرع في العقول الافتخار به وتحفيزه أو العكس؟

من حسنات هذا الظرف الاستثنائي أن نسمع أن وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، التقط بعد عقود من الانتظار والاتكال، هذا الدرس الواقعي في مدة قصيرة من "الاعتماد على الذات والرجوع إليها". قال في هذا السياق:"لكي أكون معكم صريحا، منذ سنوات وأنا أتابع عدة قطاعات،ما لاحظته خلال فترة الجائحة لم أكن أتخيله قبل ..كان لدي صراع قوي مع رجال أعمال يقولون إن البلد لا يزخر بمؤهلات ولا يتوفر على قدرات، والناس يعتبرون أن كل المنتوجات المستوردة من الخارج ستكون ذات قيمة عالية"، أضاف: "هل يلزمنا شهادة من الخارج حتى نثق بقدراتنا وأن نشتغل بشكل جديد؟....أتمنى أن نعي قدراتنا وأن نشتغل بجد لأن الطريق الذي يجب أن نسلكه في الشهور والسنوات المقبلة مهم جدا"[1].

يستفاد من هذا الجواب ثلاثة أمور مهمة، أولها حصول وعي متأخر بما يمتلكه المغرب من مؤهلات وثروات مادية ولا مادية، وثانيها عدم ثقة المستثمرين المغاربة والأجانب في المنتوج الوطني بمبرر ضعف تصنيعه بالمقارنة مع جودة المنتوج المستورد، والأمر الثالث الاعتقاد بضرورة الاستثمار في القدرات المحلية لسلك طريق مغاير مستقبلا. تعود بي هذه الرسائل مجتمعة إلى ما ظل المهدي المنجرة رحمة الله عليه يردده لسنوات: "أزمة الدول المنتمية لهذا العالم معروفة منذ عقود (يقصد العالم العربي والإفريقي)، وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين، هو عدم الاعتماد على الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي[2]. هل هي دعوة للانغلاق كما قد يفهم البعض؟ أبدا، العمل الجماعي ضرورة لصقل الخبرات وتكاملها، الاتكال على الغير ودفع الخبرة الوطنية، عن قصد أو جهل، إلى الاغتراب أو التأقلم مع القائم تكريس للتخلف ليس إلا.

في إطار هذا الدرس المعيش تنبثق إشكالية جديدة/ قديمة تتمثل في هجرة العقول-أو نزيفها من باب التدقيق-. بداية، يذكرنا هذا اللفظ بالتعبير الصحافي الذي أطلق في نهايات الستينيات من القرن الماضي[3] بعد أن بدأت بلدان غربية مصنعة، كما هو حال إنجلترا وكندا، تفقد بعض كفاءاتها المواطنة لصالح دول غربية أخرى في حالة اقتصادية أفضل مثل الولايات المتحدة الأميركية[4]. اليوم، يحيل على كل هجرة يقوم بها العلماء والفنيون والمتخصصون المهرة **الذين يتميزون بخبرة وتأهيل عال**في

[1] مقتطف من جواب حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي في جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية في مجلس النواب، شوهد في :https://cutt.us/Yn2P6،:21/05/2020

[2] المهدي المنجرة، قيمة القيم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007، ص 294.

[3] "هجرة العقل العربي: دور العقول العربية في جعل أمريكا وأوروبا أكثر ابتكارا"، ملف مجلة فكر الثقافية، العدد 21، نونبر 2017 ويناير 2018، ص 8.

[4] نادر فرجاني، هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 80، 1985، ص 79.

مختلف الميادين الإنسانية والتقنية، من بلد إلى آخر طلبا لرواتب أعلى أو التماسا لأحوال معيشية أو فكرية أفضل[5]. ولأن **هجرة الكفاءات" أو العقول Brain Drain لا تكون "فرصة" إلا حينما تكون الهجرة ظاهرة طبيعية تساعد على توسيع الخبرة والاطلاع على الثقافات والحضارات الأخرى وتنعكس إيجابيا على المجتمع الذي خرجت منه هذه المجموعات، فإنها تصبح خطرا واستنز افا عندما تتحول إلى ظاهرة مجتمعية تسبب نقصا في الطاقات البشرية المتميّزة والقادرة على إحداث التغيير في المجتمع سواء في جانبه الاقتصادي وليس المالي فقط، أم جانبه الثقافي والفكري، أم جانبه الإداري. على هذا النحو، يجدر التنبيه إلى أن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يشكل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو، منذ أن باشرت هذه البلدان بوضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن عقود طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية**[6].

تشير معظم التحليلات والكتابات العلمية المرتبطة بموضوع الكفاءات المغربية المهاجرة -رغم تباعد المدة الزمنية بينها أو اختلاف طبيعتها- إلى دور زوج "الوظيفة والبنية الحاضنة" في تعزيز الاعتقاد بأن تطوير الوضع الشخصي والمهني وتحسينهما يتحقق خارج الوطن لا داخله بغض النظر عن الإكراهات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالاغتراب. تتولد عن هذا الاعتقاد إشكالات كثيرة تستدعي البحث، أساسا، في دوافعه وآثاره على الدولة ورأسمالها البشري المؤهّل. بلوغ هذا الرهان البحثي، يرتبط بمحددين متداخلين: الأول بطابع وظيفي يحيل على ضعف السياسات العمومية في استقطاب الكفاءات الوطنية وتحفيزها معنويا وماديا رغم ما يبذل من مبادرات ومساع للتخفيف من وتيرتها بلغة الأرقام.

لا تغفل هذه النقطة عن التحولات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتطور التكنولوجي وتشجيع حرية التنقل وحركية رؤوس الأموال والكفاءات، لكنها تُشدِّد على أن الآثار أبلغ وأعمق بالدول التي لا تزال تبحث عن المداخيل الأنسب لتحقيق التنمية المرغوب فيها، خصوصا أن جذب المواهب وتوفير الفرص الملائمة لقدراتها يمتد من المادي إلى الرمزي، ومن الامتيازات المالية إلى الرعاية النفسية والإعداد الجيد لظروف العمل. أي اختصاصي كيفما كان موضوع بحثه وتخصصه، إذا لم يجد تلك التسهيلات والتحفيزات الضرورية، فإنه يصبح أمام خيارين: إما أن يضيع كل ما تعلمه، وإما أن يهاجر. الثاني ذا بعد قيمي -بنيوي يحيل على حرية الإبداع والتعبير. الجامعات والمراكز البحثية، مثلا، في العديد من البلدان العربية عانت -ولا زالت تعاني- من هشاشة الحريات الأكاديمية وندرة في عدد المراكز البحثية النشيطة.

ما علينا إلا أن نلقي نظرة عامة، ولو محصورة زمنيا في العقدين الأخيرين، على ما تم إنجازه من برامج، وما نتوقع تحقيقه على المدى المتوسط والبعيد في مجال ترابي ممتد شاءت الأقدار أن يحوز التنوع والتناقض في نفس الوقت، لنرى أنه كلما تأخرنا في الاعتماد على الذات تضاعف خطر الارتكان إلى إملاءات وتوجيهات الغير طوعا أو كرها. النتيجة سيادة الشعور بالدونية وطغيان التشكيك في كل ما ننتجه من أفكار أو مخططات أو مشاريع سواء كان تأثير ذلك إيجابيا أو سلبيا في حياة الواحد أو النخبة أو الجمهور.ولأن لا شيء متوقع بشأن مآلات هذا التعثر من زاوية تاريخية، نسجل أن أخطر التحديات التي تواجه الدولة هو إما عدم القيام بأي شيء كمبرر لعدم القدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، أو الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات السابقة التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى "المقاربة الأمنية"، مع ما ينتج عن ذلك من تأجيل فاتورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي الضروري والمنتظر منذ عقود.

---

[5] "هجرة العقل العربي: دور العقول العربية في جعل أمريكا وأوروبا أكثر ابتكارا"، م. س، ص 8.

[6] **"الأدمغة العربية المهاجرة: خرج ولم يعد! "، نشرة أفق، مؤسسة الفكر العربي، شوهد في:22/05/2020، في: http://bit.ly/2vR4KSd**

وما يزيد من خطورة هذه التحديات أن لا أحد يعرف حقيقة أين سينتهي كل شيء. الكثير من المال يُنفق على أجهزة الدفاع وقوات ضبط الأمن وحفظه رغم ضرورتها في ظل التحولات القيمية داخليا وخارجيا، لكن ألن يكون هذا المال أكثر فائدة ومردودية لو استثمر جزء ضئيل منه في تنمية الفكر وفضاءاته؟[7] إنه سؤال بريء،في المقابل، يكفي التفكير في المتغيرات التي ترتبت عن الفيروس التاجي "كوفيد 19" لفهم أن المملكة أحوج ما تكون إلى البحث العلمي الجاد والرصين الذي يقدم إجابات عملية عن التهديدات والخسائر الناجمة عنه وعن غيره من الأعطاب السيو سياسية، وبخاصة أن فرض حالة الطوارئ الصحية استلزم التفكير في استراتيجيات لحفظ سلامة الناس والاجتهاد في ما يعود بالنفع، حاضرا ومستقبلا، على حياتهم.

ضمن هذا التصور، يؤكد خبراء اليونيسكو أن البحث العلمي يشكل ركنا أساسيا وعاملا ضروريا لتقدم أي مجتمع، وتتضاعف أهمية هذا الركن مع التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات، مما يحتم على دول ومجتمعات العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين والفضاءات التي تحتضنهم للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع.[8]**دون استحضار ضرورة هذا الاحتضان، ستستمر الخسارة، سواء الماديةالمرتبطة** بصرف ملايين الدراهم على الأطر المهاجرة من المال العام من أجل تعليمها وتأهيلها وتكوينها دون استفادة الوطن من خدماتها، أو المعنوية المتمثلة في تزويد الدول المتقدمة بالذكاء المهاجر على الرغم من حاجة البلدان الأصلية لخبرتها في إحداث التغيير المنشود في ظل استمرار التفكير طويل الأمد في مواجهة ثلاثية "الفقر والتخلف والفساد". إذا لم نغيّر من طريقة تفكيرنا وتدبيرنا، فإن هجرة الذكاء ستتفاقم حتما، وبخاصة أن الإحصائيات تشير إلى أن المغرب يعد ثاني بلد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط يعرف أعلى معدل لهجرة الكفاءات، حيث يوجد ما يناهز 50 ألف طالب مغربي يتابعون دراستهم بالخارج، ناهيك عن أزيد من 200 ألف من أصحاب الكفاءات متعددة التخصصات قرروا الاستقرار والعمل هناك[9].

أولا- لماذا يهاجر الذكاء الوطني؟

يشعر المرء بالفخر لأول وهلة عندما يسمع أو يقرأ عن كفاءات مغربية تألقت عالميا في الفلك والفيزياء والكيمياء والطب والأدب والفلسفة والقانون وغيرها من المجالات الفكرية. لكن سرعان ما يخبو هذا الشعور عند استحضار الدوافع والحيثيات التي أثرت في اتخاذ قرار استقرار هذا الذكاء خارج حدود الوطن الأصلي. يكفي الرجوع إلى الحوارات أو اللقاءات التي أجريت مع حالات كثيرة، لاكتشاف سبب أو أسباب هذا الشعور الممزوج بالاعتزاز والحسرة تجاه علماء ونجباء، لم يحظوا بالتقدير والتشجيع الكافيين، بينما أدهشوا أرقى الجامعات والمراكز البحثية الشهيرة بإنتاجات واختراعات مؤثرة وغير مسبوقة في ميدان اشتغالهم واهتمامهم العلمي، بعد أن وجدوا الظروف المادية والمعنوية المناسبة للإبداع والتميز. تحفيز وترحيب وتيسير هي كلمات مفتاحية لاستقطاب أجود المواهب، سواء تلك التي التحقت بعد تخرجها من الجامعة ببلدان المهجر أو التي أكملت دراستها بها من مالها الخاص أو بمنحة من البلد الأصلي أو بلد الاستقبال. كم عدد الذين كانوا يُقدّرون منصف محمد السلاوي قبل أن يعينه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على رأس فريق عملية"Warp speed" ؟ ومن سبق أن عرف بعبقرية رشيد اليزمي قبل أن ينال *وسام* الكفاءة الفكرية سنة 2014 من طرف الملك محمد السادس؟

يكفي التوقف عند بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر لفهم الأمر، هناك حالات كثيرة لا تتسع هذه الأسطر لذكرها على الرغم من الحظوة العلمية التي بلغتها، وأخرى لم تنل حظها من التعريف اللازم، ولم تسلط عليها الأضواء بقدر كاف ليعرف

---

[7] ميشيل إس دي فريس في تقديم كتاب: محمد حركات، مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية، ترجمة محمد مستعد، هانس سايدل، الطبعة الأولى 2018، ص 19.

[8] تقرير اليونيسكو للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ملخص تنفيذي، 2017.

[9] ملف "الأدمغة المغربية بالخارج: حان وقت الدخول؟"، الأيام الأسبوعية، العدد 899، من 21 إلى 27 ماي2020، ص 16.

الناس مسارها وإنجازاتها، والأهم اجتهادها في سياقات ومجالات تجعل من الكفاءة وحدها الشرط الأساس للدعم والاحتضان وحتى التجنيس. تحضرني اللحظة بعض الأسماء مثل كوثر حافظي، مديرة قسم الفيزياء في مختبر "أرغون" الأمريكي الوطني *Argonne National Laboratory*، ومريم شديد، أول عالمة فلكية مغربية وعربية تطأ قدماها القطب الجنوبي، ورشيد اليزمي، مخترع بطارية الليثيوم، وصاحب التجارب الطويلة في المختبرات والمراكز العالمية، آخرها الالتحاق بالمعهد الوطني للطاقة في سنغافورة، وكذلك عبد الواحد الصمدي **الذي راكم عدة براءات اختراع في مجال صناعة الأدوية لعلاج مرض الزهايمر والباركنسون، دون أن ننسى** عالم الأحياء الجزيئية ومناعتها منصف محمد السلاوي، ابن عاصمة سوس العالمة، الذي جمع بين الاختراع والتأليف والتدريس بأكبر الجامعات في العالم كما هو حال جامعة هارفرد*Harvard University*.

ولئن كان التعميم يضر بالبحث العلمي في علاقة بدوافع هجرة الذكاء الوطني، ارتأت هذه الورقة الاقتصار على الحوارات التي أجرتها بعض الحالات في المجال العلمي دون أخرى لاعتبارات موضوعية مرتبطة بندرة الكتابات حول هذه الأسماء، بل وانعدام التواصل الإعلامي مع معظمها باستثناء الإشارة المقتضبة في بعض الوسائط الإعلامية الورقية أو الإلكترونية المحلية والخارجية لخبر الاحتفاء بها أو تعيينها في منصب ما في الدولة المضيفة.لا نتوفر على إحصاءات حديثة مفصلة لمعدلات هجرتهم أو حجمها بحسب العمر والجنس، لكن المؤكد أن فئة الشباب تشكل أكبر نسبة من مجموع المهاجرين كما تؤكد ذلك البحوث الميدانية[10]. اللافت أن نسبة النزوع بالنسبة إلى ذوي مستوى التعليم العالي، حيث يفكر أكثر من نصف الشريحة في الهجرة، مع ما لذلك من انعكاسات متباينة على الدولة الموفدة ودول الاستقبال. وتظل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي وجهة مميزة لذوي الكفاءات من الشباب العربي، خصوصًا من دول المغرب العربي[11].

عموما، بسبب الاهتمام والتفاعل الإعلامي، أمكن التعرف عن قرب على الأسباب الكامنة وراء هجرة العالمين المغربيين رشيد اليزمي وعبد الواحد الصمدي. الأول فاز العام الماضي بجائزة المستثمر العربي (أراب إنفيستور أوارد) في فئة "التطبيقات الخضراء" تقديرا لأبحاثه العلمية واختراعاته، وحصل قبلها بخمس سنوات على جائزة تشارلز درابر التي تمنحها الأكاديمية الوطنية للهندسة في واشنطن، عن أعماله في مجال تطوير البطاريات، ما أحدث طفرة في مجال الإلكترونيات المحمولة، وحظي في نفس السنة بوسام الكفاءة الفكرية من ملك المغرب، وبعدها بسنة نال وسام جوقة الشرف في فرنسا[12]، ويتوفر الثاني على ثماني براءات اختراع، كانت آخرها ثمرة الاشتغال مع فريق ياباني، كما وقّع ما يزيد عن سبعة وستين منشورا علميا محكما ذات صلة بمجال تخصصه، وهذا إنجاز كبير إذا ما قورن بمن يتقاسم معه نفس الشغف الأكاديمي[13].

---

[10] للاطلاع على بعضها، يراجع: الأمم المتحدة، الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربيةمتغيرة، المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص 75؛ عبد الستار السحباني، الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2016؛ وأيضا:

Fondation européenne pour la formation et Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, Migration et compétences au Maroc: Résultats de l'enquête 2011-12, sur la migration et le lien entre compétences, migration et développement, Fondation européenne pour la formation, 2013.

[11] محمد الخشاني، هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الأوربية للهجرة، عمران، العدد 21، صيف 2017، ص 38.

[12] حوار رشيد اليزمي في برنامج "مغتربون" بقناة الجزيرة، مسيرة البروفيسور رشيد اليزمي عالم الكيمياء ومكتشف القطب السالب لبطاريات الليثيوم القابلة للشحن، شوهد في:28/05/2020، في: https://cutt.us/QCEYe

[13] حوار عبد الواحد عبد الصمد مع جريدة هسبريس، شوهد في:27/05/2020، في:

https://www.hespress.com/marocains-du-monde/235235.html

في كل لقاء صحفي، يحرص رشيد اليزمي على التأكيد على ما يملكه المغرب من إمكانات ومؤهلات كبيرة وهائلة، المطلوب تشجيع الناس ذوي الإرادة الصالحة الذين يريدون تحسين مستوى المعيشة[14]. الخطاب موجه إلى المسؤولين المغاربة من أجل توفير الدعم للباحثين في الجامعات وللعلماء حتى يساهموا في تطوير وتنمية البلد[15]. لا يخفي أن رغبته في تطوير قدراته قادته إلى مؤسسات علمية عديدة، غير أن ما أثار انتباهي، دون الخوض في مسببات القرار الأولي للهجرة أو الاستقرار قبل سنوات، أنه لا يجد تفسيرا كافيا للضرر الذي يحدثه بعض المستثمرين المغاربة بصورة المملكة إما بسبب ضعف ثقتهم وحتى أنانيتهم، أو سوء فهمهم وتصرفهم من أجل دعم مشروع إنشاء مصنع بطاريات ليثيوم داخل المملكة تقدر كلفته بمليار دولار، مع العلم أن منطق التجارة، في نظره، يقضي بالربح للجميع والشراكة الموسعة، وفق ضوابط متفق عليها، تحت إشراف فريق بحثي مختص[16].

الغريب أن المغرب يراهن على تنويع مصادره الطاقية، ومجموعة من شركات السيارات داخله ترغب مستقبلا في تطوير محركات الطاقة الكهربائية بناء على دراسات دقيقة موثوق بنتائجها، فلم لا تتم الاستفادة من خبراته وعلاقاته في إحداث السبق العالمي، والأكثر أهمية توسيع "حلم" الأجيال القادمة! هل الأمر يتعلق بعائق سيكولوجي أم بإكراهات مادية أم بضغوطات محلية أو خارجية غير معلنة؟ عسى أن يكون السؤال آلية حجاجية توقظ الأجوبة المكبوتة بشأن ضعف احتضان الذكاء الوطني. مع بداية الاستقلال، كان المغرب متقدما على الصين وعلى كوريا الشمالية، وفي نفس مستوى سنغافورة تقريبا، لكن هذه الدول تفوقت علينا في مجال البحث العلمي بشكل كبير، بل شقت طريقها لتتحول من دول "طاردة" للكفاءات إلى "جاذبة" لها.

من أجل الحصول على ما يكفي من المواهب لملء الوظائف التي يحتاجها اقتصادنا المتنامي، كما يقول لي كوان يو Lee Kuan Yew، أول رئيس وزراء لجمهورية *سنغافورة* (1959-1990)، "شرعت في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها: أعني رجال أعمال يتمتعون بروح تجارية مغامرة، مهنيين متخصصين، فنانين، عمالا مهرة"[17]. هل نجحت سنغافورة في هذا الطموح؟ الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد ذلك، فكيف تحقق الأمر؟ الوعي بدور العلم مهم جدا. أول خطوة الاقتناع بأن قوة الدول تتأثر جذريا بقدرتها على رعايتها لعلمائها ومدى قدرتها على اجتذاب المواهب. في عام 1980، "شكلت الحكومة لجنتين، واحدة للعثور على وظائف مناسبة لهم، والأخرى لدمجهم اجتماعيا، وبمساعدة مستشاري طلابنا في بعثاتنا في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لتحفيزهم على العمل في سنغافورة. وقمنا بالتركيز على الطلاب الآسيويين لأن في سنغافورة مجتمعًا آسيويًا يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية حياة أفضل مقارنة بأوطانهم، كما يمكنهم الاندماج بسهولة في مجتمعنا. عبر هذا البحث المنهجي عن الكفاءات والمواهب في كافة أرجاء العالم، استطعنا اجتذاب بضع مئات من الخريجين كل سنة، وقد عوضنا عن خسارة سنوية تتراوح نسبتها بين 5 و10% من أفضل مواطنينا المتعلمين الذين يهاجرون إلى الدول الصناعية"[18].

المستفاد أن استمالة المواهب تطلّب استراتيجية وطنية طويلة الأمد، بينما مشكلتنا في المغرب، بتعبير رشيد اليزمي، أننا "نريد النجاح بشكل سريع ونضع وصفات سريعة، نريد أن نصنع شيئا اليوم لنسوقه غدا، غير أن البحث العلمي يلزمه الوقت، فبعض اختراعاتي لم يتم تسويقها مثلا إلا بعد مرور عشر سنوات"[19]. الوقت شرط عين -كما يقول الفقهاء- متعدد الأبعاد، حالة سنغافورة وغيرها كثير، أبرز دليل على إمكانية التغيير، ليس من اليسير أن تنتقل دولة في ثلاثة عقود ونصف من البحث عن لقمة

---

[14] حوار رشيد اليزمي مع موقع تاونات، شوهد في:24/01/2019، في:http://taounate.net/archives/1247

[15] حوار رشيد اليزمي مع موقع لكم، شوهد في:26/01/2019، في:https://cutt.us/WP9Gx

[16] حوار "تيل كيل" مع رشيد اليزمي، شوهد في:04/06/2020، في: https://cutt.us/gn3s9

[17] لي كوان يو، من العالم الثالث إلى الأول:قصة سنغافورة (1965-2000)، ترجمة معين إمام، مكتبة العبيكان، الرياض، ط3، 2007.

[18] نفسه.

[19] حوار رشيد اليزمي مع الأيام الأسبوعية، م.س.

العيش إلى تحقيق أعلم مستويات المعيشة. سر النهضة يكمن في التقيد بمعايير الحكامة واختيار العقول المناسبة لإحداث الفارق. من جهة، تم التفكير في برامج دراسية لشحذ الذكاء المحلي، ثم فُتحت فيما بعد جسور التواصل مع الباحثين الآسيويين المتميزين في جامعاتهم لتشجيعهم على العمل في سنغافورة الأقرب لثقافتهم والأفضل لطموحاتهم. في محطة ثالثة، توجَّه الاهتمام إلى البحث عن ألمع الكفاءات والمواهب في كافة أرجاء العالم بعد توفير الآليات والبنيات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من خبرتهم ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم البحثية التي ستعود بالنفع عليهم وعلى البلد الذي وثق فيهم. في غياب معايير ورؤى واضحة محفزة على البحث وجاذبة له، تولدت نفسية أو عقلية لا تنظر بتقدير ورضى لتحسين ظروف الاشتغال أو الرفع من تعويضات ومنح البحث العلمي لفائدة الأستاذ أو الطالب. ولعل هذا يقود إلى التأكيد على خطورة وجود هذه النفسيات والعقليات، أو ضعف -إن لم أقل غياب- بيئات حاضنة للتحصيل والتكوين العلميين، ووجود ثقافة معادية للنجاح أو غير مهيأة للاعتراف بوجوده أصلا. هنا تحديدا تطفو إلى السطح ثنائية العائق والإمكان في تطوير البحث العلميعامة، والمراكز البحثية على وجه التدقيق كما سنرى في النقطة التالية.

ثانيا- بشأن شروط وتحديات المراكز البحثية

سيتجه الاهتمام في هذه النقطة إلى تحديد العوائق والتحديات التي تحول دون الارتقاء بالبحث العلمي، وهي صعوبات متشعبة: إدارية وشخصية، موضوعية وذاتية، مادية ومالية، تعترض القيام بالدراسات والبحوث والاستفادة منها. وباستقراء مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية والإقليمية، وقفت عند مجموعة منها. عقب الإعلان عن قائمة الفائزين بجائزة نوبل، علق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قائلاً: "نحن الأمة التي فاز منها ستة من علمائنا وباحثينا بجائزة نوبل وكان كل منهم من المهاجرين". الرسالة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر في المواهب القادمة من البيئات النابذة للكفاءات، ومنها المملكة المغربية. هناك أسباب عديدة وراء استفحال ظاهرة هجرة المواهب، ومن ضمنها ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في المنطقة. وقد حددت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية قبل وقت طويل من بدء الحراك العربي، وهي: مداخيل متخلفة، واقتصادات قائمة على المحسوبية، ومحاباة، وافتقار إلى حرية التعبير السياسي. أعاقت هذه الأسباب مشاركة الشباب الاجتماعية-السياسية، خصوصا المهرة وذوي المهارات المرتفعة. في العقد الأول من هذا القرن، شهدت البلدان العربية أحد أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات في العالم[20].

خلال سنة 2019، كشفت مذكرة المندوبية السامية للتخطيط المغربية معدل البطالة بلغ 24,9% لدى الشباب البالغين بين 15 و24 سنة مقابل7% لدى البالغين 25 سنة فما فوق. وسجل هذا المعدل في صفوف الحضريين منهم 39,2% و9,9% على التوالي[21].

تطور معدل البطالة ما بين سنتي 2018 و 2019لدى بعض فئات الساكنة النشيطة

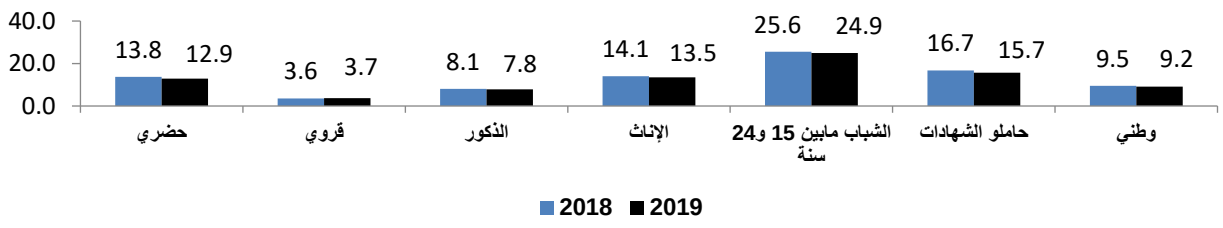

[20] تقرير التنمية البشرية للعام 2016، م. س، ص 131.

[21] مذكرة حول مميزات السكان النشيطين العاطلين، المندوبية السامية للتخطيط، شوهد في: 29/02/2020، في http://bit.ly/39bUcfh:

بدأت البطالة بين المتخرّجين بالارتفاع في أواخر تسعينيات القرن العشرين، بعد أن سلك العديد من البلدان في المنطقة، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، طريق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، وانضم إلى منظمة التجارة العالمية، وأعاد تنظيمَ اقتصاداتِه مع معايير الإنتاجية الدولية؛ أحيانا عبر الخوصصة، ما أدى إلى تخفيضات قاسية في الوظائف العامة التي كانت سابقا المستوعب الأكبر للمتخرّجين.أدخلت هذه الإصلاحات في الأسواق المعولمة؛ كما أجبرت أرباب العمل بها على الاستثمار في قطاعات اقتصادية كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة[22]. تأثير هذه التحولات على الأجور، يمثل، في جميع أنحاء العالم-والهشة على نحو خاص- الدافع الرئيسي للهجرة الاقتصادية من البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان مرتفعة الدخل[23].

ولأن هذا التدفق له تأثيرات متفاوتة على المردودية الاقتصادية، التفكير جار كالعادة على المستوى الدولي في أنسب الطرق للاستفادة من الطاقات المختلفة الوافدة عليها. تقول أسلي دميرجوك كونت، مديرة البحوث في البنك الدولي، إن "البحوث حول تأثير الهجرة على سوق العمل قاطعة: الفوائد الاقتصادية كبيرة وطويلة الأمد. علينا أن نطبق سياسات لمعالجة التأثير المرتبط بتوزيع تدفقات الهجرة على المدى القصير للحيلولة دون فرض قيود صارمة على الهجرة تضر بالجميع"[24]. المثير للانتباه في هذا التصريح هو الحديث عن الفوائد التي تجنيها دول الاستقبال من الهجرة. إلى جانب ربح يد عاملة جاهزة، تستفيد هذه الدول من هجرة الكفاءات والمهارات المغربية المكونة، والتي تمثّل صفوة النخبة الأكاديمية والعلمية نحو أوروبا وأمريكا وكندا ودول الخليج. الآلاف منهم هجروا البلاد لاكتساب خبرات جديدة، ولكن غالبا ما يهاجرون بحثا عن رواتب أعلى وظروف عمل أفضل. الغريب أن السلطات تتفادى الحديث عن هجرة الأدمغة، بل الأدهى أنها تنظر إليها كرد فعل طبيعي على طموح الإنسان للترقي الاجتماعي أو أنها مؤشر على جودة التعليم والتكوين في دولهم.

إنها رؤية قاصرة في جميع الأحوال[25]، والأكيد أن وقف نزيف هجرة الذكاء الوطني أو التخفيف من حدتها مسؤولية مشتركة تستلزم تعبئة وطنية من قبل جميع القطاعات الوزارية للارتقاء بالنسيج الاقتصادي عبر تشجيع البحث العلمي وحفز التميز فيه حتى لا يصبح لقب الدول المغاربية بالبلدان "الطاردة للأدمغة".تونس تتصدر هذه البلدان من حيث هجرة الكفاءات، والمغرب في المرتبة الثانية، إذ تشير البيانات الصادرة عن فدرالية التكنولوجيات والاتصال والأوفشورينغ أن المعاهد الوطنية، مثلا، بمختلف أنواعها تُخرّج ما بين 7 و8 آلاف كفاءة سنويا[26]، يفقد منها المغرب حوالي 20 ٪ لأنها تختار الهجرة إلى الخارج رغم أن هناك حاجة شديدة لهم في سوق الشغل المغربي. وتحت عنوان "هروب العقول متواصل باطراد في الجزائر" كتبت صحيفة "ريفليكسيون" الجزائرية الناطقة بالفرنسية في السابع من فبراير 2019 أن الجزائر فقدت ما لا يقل عن مائة ألف شخص من حاملي الشهادات

---

[22] نفسه.

[23] تستقطب البلدان الأوربية الهجرة المغاربية. تونس في الصدارة، تليها الجزائر، ثم المغرب.

[24] بيان صحفي صادر عن البنك الدولي عقب صدور تقريره حول الهجرة العالمية (14/06/2018)، شوهد في: 23/05/2020، في: https://cutt.us/aq95m

[25] الظروف التي ترغم الناس على ترك منازلهم وأوطانهم والهجرة أو اللجوء إلى مناطق وبلدان أخرى يمكن أنتكون مؤلمة وصادمة للغاية. فهؤلاء، سواء عبروا البحر الأبيض المتوسط بصورة قانونية أو عبر قارب مكتظ وغير آمن، تترك تجربتهم ندوبا عميقة في نفوسهم، ولا سيما في نفوس الذين شهدوا وعانوا تجربة أليمة أو مهينة أو غير محفزة على العطاء لفترات معينة من الزمن، متقطعة كانت أو دائمة. ولا تنتهي معاناتهم عند هذا الحد، فأولئك الذين يحالفهم الحظ في العثور على عمل وملاذ آمن لا يسلمون، في الكثير من الحالات، من الإقصاء أو التمييز في المجتمعات المضيفة. للاستزادة، يراجع:منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ورقة توجيهية حول:التعليم كوسيلة للتعافي: معالجة صدمة النزوح من خلال التعلم الاجتماعي والعاطفي، أبريل2018.

[26] كشفت فيدرالية التكنولوجيات الحديثة والاتصال أن 8000 من الأطر عالية المهارة، التي يتم تكوينها في القطاعين العام والخاص، تهاجر سنويا إلى الخارج.

العليا منذ عام 1990. ما السبب؟ وهل من تغيير في هذا البعد السببي مقارنة بما كان عليه الوضع في العقد السادس من القرن الماضي؟

لم تعد عوامل هجرة الكفاءات المغربية، خافية أو غير معروفة، فقد أبانت العديد من التحليلات والدراسات -رغم تباعد المدة الزمنية بينها- عن وجود سببين رئيسيين: يتمثل الأول في أن أيّ اختصاصي كيفما كان موضوع بحثه وتخصصه، حين ينهي دراسته وأبحاثه، يحتاج – سواء من درس بالداخل أو من عاد إلى بلده بشهادة من الخارج- إلى بنية تحتية تشكل حدا أدنى من الجامعات والمختبرات، حتى يتمكن من تنمية ما تعلم في الكليات والمعاهد. وإذا لم يجد تلك التسهيلات، فإنه يصبح أمام خيارين: إما أن يضيع كل ما تعلمه، وإما أن يهاجر.[27] يرتبط السبب الثاني بحرية التعبير[28].الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث في العديد من البلدان "المنفرة للمواهب" عانت -ولا زالت تعاني- من ضعف الحريات الأكاديمية وندرة في عدد المراكز البحثية.[29]إن الحكامة (أو الحوكمة أو الإدارة الرشيدة) تصاحب كل خطوة تقدم للأمام في كل مرحلة من مراحل النمو المدفوع بالابتكار. غياب الفساد في النظام الجامعي، مثلا، يعد متطلبا أساسيا لضمان أن خريجي تلك المؤسسات هم فعلا مؤهلون للتخرج. على الطرف الآخر من دائرة الابتكار، فإن وجود بيئة عمل عالية الفساد تكون عاملا مثبطا قويا أمام ظهور منافسة مدفوعة بالابتكار. وعلى سبيل المثال، سيكون لدى الشركات حافز ضعيفللاستثمار في البحوث والتنمية إذا لم يطمئنوا إلى إمكانية الاعتماد على النظام القضائي للدفاع عن ملكيتهم الفكرية. كما ترتفع في البيئات الفقيرة في معايير الحكامة احتمال توقع حالات الاحتيال العلمي[30].

بلغة الأرقام، يعكس ضعف الإنفاق المحلي الإجمالي، في مجال البحث العلمي والتطوير، صورة أمينة مباشرة عن أحد أبرز مصادر تخلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية العربية في التصنيف العالمي[31]. لطالما نبهت العديد من الدراسات المسحية إلى هذا العامل، حيث لا تتجاوز نسبته في هذه البلدان 0,3 %، وهو ما يعني أن نصيبها من الإنفاق الإجمالي العالمي على هذا المجال لا يتعدى 1 %، دون احتساب الأضرار الناجمة عن الصرف النوعي لهذا الإنفاق، حيث تلتهم أجور الأساتذة والباحثين قسطا مهما منها، دون أن تخضع لمعايير موضوعية مبنية على كفاءة الإنتاج العلمي ونوعيته، ودون أن ترتبط بمعيار التقييم المستمر لأداء الأساتذة، والتحفيز المبني على النتائج المحصل عليها بشكل موضوعي[32].نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في المغرب وتونس (حوالي 0.7 %) قريبة من المتوسط بالنسبة للاقتصادات متوسطة الدخل العليا. علاوة على ذلك، ارتفع هذا المعدل منذ بداية الربيع العربي في أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، مصر: من 0.43 % (2009) إلى 0.68 % من إجمالي الناتج المحلي (2013)، وقد اختارت الحكومة أن تشارك مصر في المسير نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة وذلك بغرض تنويع مصادر الدخل[33].

إذا قارنا نسب الإنتاج القومي الخام المخصصة للبحث العلمي في عام 2016 في الغرب (1.7% في بريطانيا، و1.9% في الاتحاد الأوروبي)، تبقى النسب العربية متواضعة. نجد في رأس القائمة العربية 1.02% في تونس، ثم 0.64% في المغرب، و0.34% في

---

[27]المنجرة، قيمة القيم، ص 294.

[28]نفسه.

[29]من المحيط إلى الخليج العربي، سبقت الإشارة إلى أنه يوجد أقل من ستة مئة مركز بحثي فقط ومعظمها يوجد داخل الجامعات، بينما في فرنسا وحدها 1500 مركز.

[30]تقرير اليونيسكو للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نحو عام 2030، منشورات اليونيسكو، 2018، ص 27.

[31] للاطلاع على التصنيف، يراجع على سبيل المثال: تقرير جامعة "شانغهاي جياوتونغ" لسنة 2019الخاص بتصنيف أفضل الجامعات في العالم.

[32]امحمد مالكي، مكانة الجامعات العربية في تصنيف شانغهاي لعام 2019، شوهد في29/05/2020:، في

:http://bit.ly/2NoM3Lw

[33]تقرير اليونيسكو للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ملخص تنفيذي، 2017، ص 27.

الأردن، وفي نهاية القائمة الكويت (0.09%)، السعودية (0.05%)، والبحرين (0.04%) حسب تقرير لليونيسكو؛ وقد خلص التقرير إلى ضرورة العمل على تنسيق الجهد بغية ضمان توازن بين البحث العلمي الأساسي الموجه لاستغلال العلم والتقانة من جهة، والبحث العلمي الموجه صوب مشكلات التنمية من جهة أخرى، وذلك نظرا إلى ضآلة نسب الإمكانات المادية المتاحة.

نضيف إلى ذلك أن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للدول العربية كلها على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال هزيلة جدا. لم تبلغ هذه النسبة سنة 2013واحدا في المئة من الإنفاق المحلي الإجمالي العالمي إلا بعد جهد بالغ، أي ما مجموعه 15 مليار دولار من أصل إنفاق عالمي بلغ 1477 مليار دولار. في العديد من الدول العربية، يتم الجزء الأكبر من الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير من خلال القطاع الحكومي، يليه قطاع التعليم العالي، بينما يضطلع القطاع الخاص بدور ضئيل أو لا يؤدي أي دور في المشاريع البحثية. فلا غرابة، إذا، أن تسجل ماليزيا وحدها 566 براءة اختراع. وحيث أن عدد سكان العالم العربي يبلغ نحو 330 مليون نسمة وعدد سكان ماليزيا نحو 26 مليون نسمة، فذلك يعني أن معدل الإبداع في ماليزيا يزيد 15 ضعفا على معدل الإبداع في الدول العربية مجتمعة[34].

المستفاد من هذه الأسباب أن معضلة البحث العلمي والمراكز المعنية به متعددة الأوجه. مجتمعيا **أولا**، يكفي أن ننظر حولنا لتحيط بنا الأسئلة من كل جانب: ألم تُقلب الثقافة في المغرب رأسا على عقب إلى أن تحولت إلى صناعة للترفيه؟ هل تجهد الحكومات نفسها في هذه البلدان لجعل الناس يألفون نجاحات العلم والعلماء والمبدعين[35]؟ ولأن مفهوم الثقافة هنا، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون، تحيل إلى مجمل أنماط سلوكات مجموعة اجتماعية، وكل مجموعة/ جماعة تستند إلى كلّ معقد من أنماط التصرف –أو "الأدوار" التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة[36]، لنا أن نتخيل وَقْع لفظ "التقدير والاعتراف" اللازمين لأعمالهم إذا كان الجواب بالنفي. من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من قبل المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وخاصة من الهيئات البحثية الوطنية[37].

سياسيا ثانيا، من يتفحص ما يُنتج حول الوضع السياسي من الناحية الأكاديمية، أو حتى ما يُكتب على المستوى الإعلامي -بمختلف أنواعه- يتأكد بسهولة أنه أصبح يحمل، بوعي أو بغيره، بعضا من "الشك" في مقدرة النسق السياسي على تفعيل الوعود والإصلاحات المنتظرة المحاطة بالكثير من التردد والتوتر في سياق تنامي الطلب الاجتماعي. هل سيخدم هذا التردد العملية البحثية؟ يبدو أن الأمر ليس باليسير بسبب ما أسمته أسبوعية "ذي إيكونوميست" البريطانية، في تقرير مطول تحت عنوان "ما الخطأ في الديمقراطية"What's gone wrong with democracyسنة 2014، بوجود أنظمة قوية ودول هشة[38] في العالم العربي، مع ما يترتب عن ذلك من بيروقراطية وهشاشة الحريات العامة وحجب المعلومة وتسييس حق الوصول إليها، بشكل يغذي الاعتقاد بضعف أو انتقائية التعامل مع أي دور استشاري أو توجيهي لمراكز البحوث في عملية اتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية.

وماليا ثالثا، المغرب يشكو من نقص هائل في الاستثمار في مجال البحث العلمي، إذ نادرا ما تستحضر الحكومات المتعاقبة مكانة هذا المجال في إعداد السياسات العامة وإنتاج أوراق سياسات لصناع القرار. عمليا، لم يخرج النظر إلى الاستثمار في العلم

---

[34] تقرير اليونيسكو للعلوم، نحو عام 2030، ص 425.

[35] أمينة التوزاني، السياسة الثقافية في المغرب، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، منشورات ملتقى الطرق، 2020، ص 120.

[36] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1992، ص 8.

[37] محمدو ولد محمد المختار، مراكز البحث العلمي في موريتانيا: سياق النشأة وتحديات الواقع، شوهد في03/06/2020:، في:http://aqlame.com/article12767.html

[38] What's gone wrong with democracy, the economist, in: https://www.economist.com/essay/2014/02/27/whats-gone-wrong-with-democracy

وإنتاجات المنتسبين إليه في مستوياته المتعددة على أنه إنفاق هامشي ونشاط تَرفِيّ يَجري، من جانب الوجاهة الداخلية والخارجية لا غير، تخصيص جزء ضئيل من ميزانية الدولة لتمويل احتياجاته، والنتيجة إضعاف المناعة الذاتية للمراكز البحثية، خصوصا المستقلة منها.

وإذا كانت السمة المشتركة لهذه المراكز أنها لا تبنى، لا على أوقاف ولا على مؤسسات تمويل مستقلة،ألن تجد نفسها مثلا، أمام مشكلة التمويل الأجنبي وتأثيره في البرامج والخطط البحثية التي تحددها في جدول أعمالها؟ يبدو أن وجود المراكز البحثية في بيئة عامة- ببعديها الرسمي والاجتماعي- لا تُقدِّر بالشكل الكافي دور هيئات البحث العلمي ولا تحظى منها بأية رعاية أو دعم، يسهل أن نتوقع مدى تأثير ذلك على قدرتها على الاستقلال العلمي أو السياسي تجاه أصحاب المصالح من أحزاب سياسية أو نافذين سياسيين يسعون إلى جعل هيئات البحث العلمي مجرد واجهات أو غطاء لعملهم السياسي العام، أو "حبائل" التمويل الأجنبي، بحكم أن كل ممول أجنبي له أهدافه المعلنة والخفية من تمويل الأنشطة، والأيسر له الحصول على كل المعلومات التي يبحث عنها من هيئة وطنية ربما تمتلك من الدراية والمعرفة بالمجتمع ما لا سبيل للأجنبي إلى فهمه أو معرفته[39].

بالموازاة مع ذلك، لا ينبغي أن نغفل عن كون التمويل الحكومي/العمومي لهذه المراكز هو الآخر إن وجد ربما لا يقل خطورة عن تلك التي قد تفرضها الحكومات المانحة والمؤسسات والجهات البحثية الغربية، من خلال فرض برامج وأهداف محددة شريطة الحصول على التمويل اللازم. ولذلك، فإنه من الضروري إيجاد مصادر بديلة للتمويل عن طريق الأوقاف، أو المانحين من رجال الأعمال والمؤسسات المستقلة، حيث يمكن لمركز دراسات أن يقوم بإجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تخدم القضايا الوطنية والعربية[40]. حسب الترتيب الدولي، من بين معايير اختيار أفضل المراكز البحثية أداء، يتم استحضار ما يلي: القدرة على الحفاظ على الكفاءات البشرية، ومستوى التنظيم المالي، والميزانية، وعدد العقود المبرمة مع القطاع الخاص، وهو ما يسمح بتقييم درجة استقلالية المراكز وقدرتها على حماية نفسها من تضارب المصالح، من أجل إنتاج تقارير موضوعية وموثوقة ونقدية[41]. أما عندما تكوم هذه المراكز خاضعة للسلطة، وموجهة من قبل أجهزة الدولة، وغير قادرة على التحكم في تفكيرها واجتهاداتها، يتعذر عليها، والحالة هاته، التحول إلى رافعة خلاقة لإرشاد صناع القرار، وإسعافهم في حسن صياغة القرارات.. والحال أن المتابع للشأن العربي عموما، والمغاربي على وجه التحديد، لا يجد صعوبة في فهم حال بعض "مراكز الفكر" التي خرجت من تحت عباءة السلطة، وتشتغل وفق أجندتها وإملاءاتها[42]. وهنا لا بد أن نعيد التذكير بأدبيات وأخلاقيات البحث العلمي. إن هذا الأخير يتوقف على عدد من العوامل والإمكانات المادية والبشرية، ولكن أهمها هم الباحثون أنفسهم، لأن الباحث هو الذي يخطط وينفذ عمليات البحث العلمي التي يمكن أن تخدم المجتمع وتساعد في تطوره، وعلى الباحث أن يتلزم بأخلاقيات مهنة البحث العلمي وبالقواعد التي تتضمنها قوانين المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية[43]من صدق ونزاهة وحياد وحذر إبستمولوجي...إلخ.

في هذا الإطار، نشير إلى أنه غالبا ما تتضمن النصوص التأسيسية لمراكز البحث العلمي التأكيد على أنها لا تقبل الهبات ولا التبرعات المشروطة، بل إن بعض هذه الهيئات مثل مركز بروكنجز الأمريكي ومركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بأمريكا أيضا

---

[39] محمدو ولد محمد المختار، مراكز البحث،م.س.

[40] **مركز سمت للدراسات، مراكز الأبحاث العربية:التحديات و آفاق المستقبل، شوهد في02/05/2020:، في**

https://cutt.us/oxc2U

[41] محمد حركات، مفارقات، ص 105 وما بعدها.

[42] محمد مالكي، الأدوار المطلوبة من مراكز الفكر العربي، شوهد في8/9/2018:، في:https://cutt.us/7zh49

[43] ريم محمد موسى، أخلاقيات البحث العلمي ودورها في ترقية البحوث العلمية الاجتماعية والإنسانية، شوهد في02/06/2020:، في:https://platform.almanhal.com/Files/2/87191

يرفضان تمويل مشاريعهما البحثية من طرف الحكومة إلا بنسب محدود قد لا تتعدى قيمة 15% كأقصى حد، وهي بذلك تريد أن تحافظ على استقلالها تماما.[44] على خلاف ذلك، الواقع يثبت أن الاستقلال يبقى أمرا مستعصيا طالما أن المراكز فيها لا تمتلك القدرة المالية ولا حتى الحرية السياسية اللازمة على تنفيذ مشاريعها، كما أن قدرتها على التجرد من التأثيرات الإيديولوجية وعلى الموضوعية العلمية تبدو أقل بكثير من نظيراتها في بلدان أخرى أصبحت تعتمد كثيرا على المخرجات لهذه الهيئات في رسم سياساتها نظرا لحجم المصداقية والثقة التي تحظى بها هذه الهيئات.

تحتاج مراكز الفكر، باستمرار، إلى وسائل لوجستية وبشرية ومالية كبيرة لكي تقوم بعملها على أحسن وجه. بيد أن الدول والمقاولات والجماعات الترابية ليست لها تقاليد في مجال تمويل البحث العلمي واقتصاد المعرفة، إما بسبب عدم دراية الفاعلين بدور هذه المراكز وأهميتها بالنسبة للدولة والمقاولة في عملية صناعة القرارات الاستراتيجية، أو توجسا منها مخافة أن تكون إنتاجاتها تقييما سلبيا لأنشطتها أو غير متناسبة مع اختياراتها بغض النظر عن موضوعيها، خصوصا إذا اعتبرنا أن مراكز الفكر تمثل بالدرجة سلطة مضادة[45]. غير أن التضاد هنا لا يُنظر إليه من جانب الصراع أو التنازع دائما بقدر ما يحيل إلى إن اتخاذ مسافة معينة من السلطة.

المفارقة الحبلى بالتساؤلات، في هذا الاتجاه، أن الأرقام والرسوم البيانية الواردة في تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لسنة 2019توضح أن النفقات العسكرية من قبل دول شمال إفريقيا تقدر بحوالي 23.5 مليارات دولار، وهو ما يمثل 57 في المئة من إجمالي النفقات بالقارة السمراء، وبخاصّة بعد تنامي التهديدات الإرهابية ومخاطر الجريمة المنظمة، والتطور الهائل الذي طاول التكنولوجيا العسكرية. الإشكال في هذه المعادلة (ارتفاع الإنفاق العسكري وبروز مخاطر جديدة) يقع بسبب اختلال تحديد الأولويات.

على مستوى الخطاب، يحظى قطاع التربية والتكوين بالأسبقية، ولفائدة الأجهزة الدفاعية والأمنية من حيث الواقع، حتى أضحت الخبرة الوحيدة في المنطقة العربية والإفريقية مثلا، التي لها فيها تميز تفضيلي، كما يقول الاقتصاديون، هي الأمن، حتى صارت الأجهزة الأمنية هي مجال التحديث الناجح[46].أنفق منها المغرب ما يناهز أربعة مليارات دولار على شراء الأسلحة، بمعدل يبلغ بين 3 و4 في المئة من الناتج الداخلي، فيما تصدرت الجزائر قائمة الإنفاق العسكري في إفريقيا بأزيد من عشر مليارات دولار، وهو ما يعادل 5,3 من ناتجها الداخلي. الدول الكبرى حينما تنفق على التسلّح يكون ذلك لأهداف دقيقة مرتبطة في الغالب بأجندات طويلة الأمد، على عكس البلدان المغاربية التي لا يخرج فيها هذا النوع من الإنفاق عن دائرة "التسلح من أجل التسلح" أو "التسلح لإرضاء صانع السلاح ". دخول هذه الدائرة مكلف، والخروج والحالة هاته أيضا مكلف وبالقدْر نفسه. القول بهذا رضوخ للواقع، لكنه بالتأكيد ليس قدَرا.

علاوة على شرط الاستقلال المالي، التنبيه إلى مطلب الجودة له، في النقطة الرابعة والأخيرة، ما يبرره، لأن المراكز البحثية تحتاج إلى قدر عال من "العلمية" في منجزاتها، أي في أدائها واجتهاداتها. وهو رهان لن يتحقق بدون امتلاك رؤية وأهداف استراتيجية واضحة ترتكز، بالأساس، على العقل والعلم. ومعلوم أن ذلك لن يتأتى دون الانفتاح على الكفاءات البشرية ذات الجدارة والاستحقاق[47]. إن الأمم العظيمة، كما يقول أحد الباحثين، هي التي تستطيع، هنا والآن، إدخال ممارسات ثورية[48] في

[44] محمدو ولد محمد المختار، مراكز البحث،م. س.

[45] محمد حركات، مفارقات، ص 105.

[46] حسن أوريد، خريف الجامعة، القدس العربي، ع 9826، الأربعاء 26 فبراير 2020، ص 22.

[47] امحمد مالكي، الأدوار، م.س.

[48] Eran Vigado- Gadot, Building strong Nations: improving governability and public, 2009, Ashgate, England.

إدارتها لتحقيق التأثير والتغيير المنشود. لذلك، ينبغي أن تعمل مراكز الفكر على التقييم الدائم لأدائها، ودرجة مشاركتها في عملية تنشيط أنظمة الحكامة الشاملة الحالية. مراكز فكر بهذه المواصفات تستطيع أن تكون روافع لصياغة السياسات الرشيدة والقرارات المؤثرة.

خاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، أذكّر بأن ما ورد من معطيات حول دوافع هجرة الكفاءات أو وظائف مراكز البحث العلمي في التجربة المغربية وحقيقة ما يعترض عملها من تحديات عامة ومشتركة أو خاصة وذاتية لا يجب أن يشكل عائقا أو عامل إحباط في وجه القائمين عليها. إنها معطيات وبيانات وملاحظات لا تهدف إلى التبخيس من قيمتها أو التقليل من مجهودات الباحثين فيها، ولا من سعيهم الدؤوب إلى تجاوز كل الصعوبات والأعطاب التي ما زالت تعترض سبيل البحث العلمي، بقدر ما تطمح إلى تثمين تلك الجهود وإلى حث المسؤولين والمسيرين لهذه المؤسسات والهيئات البحثية إلى المضي قدما في تذليل الصعوبات التي من شأنها أن تضعف من الحافزية أو التأثير المرغوب فيه.ولأن الرهان اليوم مرتبط بكيفية الاستفادة من أبحاث العقول المهاجرة من منظور نقل تكنولوجيا المعرفة، ينبغي على مدبري مراكز الفكر أن يحرصوا على تقوية قدراتها المالية في أفق ضمان استقلالها المالي والعلمي والمؤسساتي والمعنوي من حيث المقاربة، والخبرة التي تقدمها للفاعلين. وحبذا لو يتم الاشتغال على واجهتين متداخلتين: تعزيز اتفاقيات للشراكة مع مختلف الأطراف المعنية بأعمالها واجتهاداتها، واستعمال تدابير متنوعة لتقييم أثر وقيمة مخرجاتها، من خلال حساب مساهمتها في فهم السياسات وتحولاتها وتأثيراتها على الفرد والنخبة والجمهور. على حدود هاتين الواجهتين، الأمل أن يحصل الاقتناع بأن البحث العلمي والأكاديمي ليس مجالا للاستقطاب أو التهافت السياسي، أو لعبة في يد "السياسيوين" أو ممتهني الضحالة العلمية أو مناصريها، وإنما أساس بناء وطن يحتضن الكفاءة ويحرص على دعمها، ويجتهد في الاستخدام الأمثل للثروة بمختلف أشكالها ويتصدى لاحتكارها أو سوء استعمالها. القول بهذا رضوخ لحركية الزمن في أفق التفكير في طريق سالك للنهضة والتنوير الحقيقيين بالاعتماد على الموارد الذاتية بالدرجة الأولى، الإنكار أو التجاهل مكابرة وتعام لا غير، بل و"زيغ" عن القيم الحقيقية التي ينبغي الحرص على غرسها في نفوس وعقول الناشئة لترسيخ **احترام العلم والعلماء والباحثين وعدم الاستخفاف بهم أو التراخي في توفير مناخ سليم ومشجع على الإبداع والتألق العلمي.لا يعدم دوروجود إرادة البحث والاستماتة في التحمل والحلم بإمكانية النجاح** في إدراك المراتب العليا، لكن وجود بيئة مناسبة يزيد من قوة هذه الإرادة، بل قد يحوّل التعثر والإخفاق إلى نجاح حقيقي والعكس صحيح!

المراجع:

كتب:

- التوزاني أمينة، **السياسة الثقافية في المغرب**، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، منشورات ملتقى الطرق، 2020.
- السحباني عبد الستار، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2016.
- المنجرة المهدي، **قيمة القيم**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007.
- حركات محمد، **مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية**، ترجمة محمد مستعد، هانس سايدل، الطبعة الأولى 2018.
- لي كوان يو، **من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965-2000)**، ترجمة معين إمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة 2007.

دوريات:

- فكر الثقافية، "**هجرة العقل العربي: دور العقول العربية في جعل أمريكا وأوروبا أكثر ابتكارا**"، ملف مجلة فكر الثقافية، العدد 21، نونبر 2017 ويناير 2018.
- محمد الخشاني، "**هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الأوربية للهجرة**"، عمران، العدد 21، صيف 2017.
- نادر فرجاني، "**هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، العدد 80، 1985.

وثائق:

- الأمم المتحدة، الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربيةمتغيرة**، المنظمةالدولية للهجرة، 2015.
- اليونيسكو للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ملخص تنفيذي، 2017.
- اليونيسكو للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **نحو عام 2030**، منشورات اليونيسكو، 2018.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ورقة توجيهيةحول: **التعليم كوسيلة للتعافي: معالجة صدمة النزوح من خلال التعلم الاجتماعي والعاطفي**، أبريل2018.
- Eran Vigado- Gadot, **Building strong Nations: improving governability and public**, 2009, Ashgate, England.
- Fondation européenne pour la formation et Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, Migration et compétences au Maroc: Résultats de l'enquête 2011-12, sur la migration et le lien entre compétences, migration et développement, Fondation européenne pour la formation, 2013.